S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1996/801
27 September 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت

(١ نيسان/أبريل ١٩٩٦ - ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦)

أولا - مقدمة

١ - يُقدم هذا التقرير سردا للتطورات والأنشطة المتعلقة بالولاية التي عهد مجلس الأمن بها إلى بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت، وفقا لقرارات مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) و ٦٨٩ (١٩٩١) و ٨٠٦ (١٩٩٣). ويغطي الفترة من ١ نيسان/أبريل إلى ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦.

ثانيا - التطورات التي حدثت في المنطقة المجردة من السلاح

٢ - ظلت الحالة في المنطقة المجردة من السلاح هادئة عموما ولم تحدث خلالها أية انتهاكات كبيرة أو حوادث خطيرة. بيد أن حدة التوتر ارتفعت في منطقة البعثة في الأسبوعين الأولين من أيلول/سبتمبر في أعقاب العمليات العسكرية العراقية في شمال البلد وما تلاها من هجمات بالصواريخ قامت بها الولايات المتحدة الأمريكية ضد أهداف في العراق. وفي ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، طلبت السلطات العراقية إلى بعثة المراقبة أن تعدل مسار رحلات النقل الجوية النظامية بين الكويت وبغداد (الحبانية) وأن تستخدم عوضا عنه ممر الرحلات الجوية الدولية عن طريق المملكة العربية السعودية. ومن شأن تحويلة من هذا النوع أن تخلق مصاعب عملياتية. وقد أعادت السلطات العراقية، بناء على طلب بعثة المراقبة، المسار الجوي الأصلي في ١٥ أيلول/سبتمبر.

٣ - وحدثت زيادة في عدد الشكاوى التي قدمها الطرفان. فقد تلقت البعثة ٣٢ شكوى: ١٩ من الكويت و ١٢ من العراق وشكوى واحدة مشتركة من الطرفين. (في أثناء الفترة المشمولة بالتقرير السابق، تلقت البعثة تسع شكاوى: ثلاث من العراق وست من الكويت). إذ تقدم العراق بشكاوى بشأن انتهاكات إقليمية ومتعلقة بالأسلحة في مجرى خور عبد الله المائي، قُدم ثلاث منها في مقر الأمم المتحدة من قِبَل الممثل الدائم للعراق لدى الأمم المتحدة. أما الشكاوى المقدمة من الكويت فتتناول بصورة رئيسية عمليات السطو المسلح في منطقة عبدلي الزراعية وإطلاق النار على دوريات ومواقع الشرطة الكويتية من الجانب الآخر من الحدود. واستجابة لهذه الشكاوى، اتخذت بعثة المراقبة تدابير احترازية الغرض منها الحيلولة دون نشوب توترات محتملة وذلك بتسيير دورية لعدة أسابيع في أشد المناطق حساسية.

011096 300996 300996 96-25222

٤ - وحققت بعثة المراقبة في جميع الشكاوى التي قدمها الطرفان. وتحققت من ٢٣ انتهاكا: ٦ انتهاكات حدثت في البر و ١٦ انتهاكا حدثت في الجو. وشارك في حادثتين من الحوادث التي وقعت في البر شخص عراقي وثلاثة أفراد مجهولي الهوية عبروا الحدود إلى الكويت طالبين اللجوء وغير ذلك من المساعدة. وتتصل ثلاث حوادث أخرى بحمل أسلحة من قِبَل مواطنين كويتيين وتنقُّل مركبات عسكرية في الجانب الكويتي من المنطقة المجردة من السلاح. وفي إحدى الحوادث، عبر مواطنان عراقيان على سبيل الخطأ الحدود على متن شاحنة فقبضت عليهما السلطات الكويتية. وأعيدا في نهاية الأمر إلى العراق عن طريق بعثة المراقبة. واشتملت الانتهاكات الجوية على تحليقات من طائرات هليكوبتر وطائرات من طراز F-15 و A-10. وتستعمل قوات التحالف طائرات من هذا الطراز لكنه لم يمكن التثبت من جنسيتها. وفي ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، شاهدت بعثة المراقبة ثماني قذائف انسيابية تحلّق فوق المنطقة المجردة من السلاح باتجاه العراق.

٥ - وتعذر التحقق من عدة شكاوى بسبب الوقت الذي انقضى بين وقوع الحادث المزعوم وتلقي الشكوى. وطلبت بعثة المراقبة إلى الطرفين تجنُّب تأخيرات مماثلة في المستقبل.

٦ - وحدثت زيادة في النشاط على مجرى خور عبد الله المائي ويعزى معظمه إلى وجود زوارق لصيد الأسماك في أوج موسم صيد الأسماك بدءا من أيار/مايو وحتى تموز/يوليه. وفي بعض الأحيان، جنح صيادو الأسماك عبر الحدود البحرية غير المعلَّمة. وقُدم عدد من الشكاوى الجدية، بما فيها شكويان قدمهما العراق في ٢٢ و ٢٣ أيار/مايو يزعم فيهما أن زوارق كويتية دخلت المياه العراقية وفتحت النيران على زوارق دورية عراقية. وفي ٣٠ حزيران/يونيه، اشتكى العراق بشأن وجود زورقين كويتيين مسلحين في المجرى المائي. وتعذر على بعثة المراقبة التثبت من هاتين الشكويين.

٧ - وازدادت كذلك الأنشطة الاقتصادية في ميناء أم قصر وفي المناطق التي توجد فيها حقول للنفط في المنطقة المجردة من السلاح. واشتملت هذه الأنشطة على رسو ١٤ سفينة تحمل الأغذية إلى العراق في ميناء أم قصر ووصول زوارق قَطر استعدادا لحدوث زيادة متوقعة في نشاط الشحن البحري في مجرى خور عبد الله المائي، نتيجة لتنفيذ القرار ٩٨٦ (١٩٩٥). وتزايدت أيضا أعمال الصيانة على السكك الحديدية والطرقات المؤدية إلى الميناء.

٨ - وفي الجانب الكويتي، تصاعدت خلال الشهرين الماضيين أنشطة التنقيب عن النفط وأعمال المسح. وبدأت الكويت أيضا بتشييد سطيح رملي وخندق ثان بدءا من الساحل بالقرب من جزير بوبيان على امتداد الحافة الخارجية للمنطقة المجردة من السلاح. والغرض منه هو مراقبة الدخول من الكويت إلى المنطقة المجردة من السلاح. ويتداخل السطيح الرملي الجديد والخندق مع المنطقة المجردة من السلاح لمسافة يقارب طولها ٢٠ كيلومترا وبعمق يمتد ثلاثة كيلومترات في منطقة عبدلي الزراعية. وبدأت الكويت أيضا بإعادة مخافر حرس السواحل في جزيرتي واربا وبوبيان.

٩ - ورصدت بعثة المراقبة هذه الأنشطة من قواعد الدوريات والمراقبة ومن نقاط مراقبة مؤقتة ومن خلال دوريات أرضية وجوية. وفي ضوء تزايد عدد الشكاوى، رفعت بعثة المراقبة عدد دورياتها في المنطقة المجردة من السلاح. ووافقت أيضا، بناء على توصية قائد القوة، على تحسين المراقبة في مجرى خور عبد الله المائي وذلك بإقامة موقع مراقبة إضافي في جزيرة وربا وبرفع مستوى معدات الرادار والمراقبة الليلية في موقعي المراقبة الحاليين الموجودين في الفاو وفي مدخل مجرى الزبير المائي، على التوالي. كما أدرس حاليا إمكانية تزويد بعثة المراقبة بزورقين صغيرين لتمكينها من تسيير دوريات في المجرى المائي والتدخل عند اللزوم لمنع حدوث مجابهة.

١٠ - وقدمت البعثة أيضا الدعم الأمني واللوجستي لستة اجتماعات عقدتها لجنة الصليب الأحمر الدولية واللجنة الفرعية التقنية المعنية بأسرى الحرب العسكريين والمدنيين المفقودين ورفات القتلى. وعقدت هذه الاجتماعات في المنطقة المجردة من السلاح بالتناوب في مقر بعثة المراقبة في أم قصر وفي قاعدة الدعم التابعة لها في معسكر خور. وسهلت بعثة المراقبة أيضا تبادل المدنيين عبر الحدود الكويتية وفق الترتيب الذي أجرته لجنة الصليب الأحمر الدولية بين البلدين.

١١ - وبقيت بعثة المراقبة على اتصال مستمر ووثيق مع سلطات البلدين المضيفين على كافة المستويات، من بينها الاتصال عن طريق مكتبي الاتصال في بغداد ومدينة الكويت. وتعاون الطرفان كلاهما تعاونا كاملا مع البعثة لتمكينها من الاضطلاع بمهامها.

ثالثا - المسائل التنظيمية

١٢ - يجري تبسيط بعثة المراقبة المشار إليه في تقريري السابق (الفقرة ١٢ من الوثيقة S/1996/225)، وفق ما هو مخطط له. ففي ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦، خُفضت القطاعات العملياتية في المنطقة المجردة من السلاح من ثلاثة قطاعات إلى قطاعين. وبالتالي فإن منطقة عمليات البعثة مقسمة الآن إلى قطاع شمالي توجد فيه ١٠ قواعد للدوريات والمراقبة وقطاع جنوبي توجد فيه ٨ قواعد للدوريات والمراقبة. وفي القطاع الشمالي، تم تغيير مكان مقر القطاع وقاعدتين للدوريات والمراقبة بغية تحسين كل من القيادة والمراقبة والإشراف في المنطقة الواقعة بين المنطقة الزراعية (صفوان في العراق وعبدلي في الكويت)، وحقل النفط في الرتقه. وتبين الخريطة المرفقة الانتشار الحالي للقوات. وسيكتمل خفض عدد المراقبين العسكريين في نيسان/أبريل ١٩٩٧. ويجري في الوقت نفسه العمل على تبسيط العنصر المدني لبعثة المراقبة.

١٣ - حتى أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، بلغ إجمالي قوام البعثة ٣٥٦ ١ فردا، على النحو التالي:

(أ) ٢١٢ مراقبا عسكريا من: الاتحاد الروسي (١١)، والأرجنتين (٤)، وإندونيسيا (٦)، وأوروغواي (٥)، وأيرلندا (٥)، وإيطاليا (٦)، وباكستان (٧)، وبنغلاديش (١٠)، وبولندا (٦)، وتايلند (٥)،

وتركيـــا (٥)، والدانمرك (٦)، ورومانيـا (٥)، وسنغافـورة (٧)، والسنغـال (٦)، والسويـد (٦)، والصين (١٣)، وغانا (٦)، وفرنسا (١٢)، وفنزويلا (٢)، وفنلندا (٦)، وفيجي (٥)، وكندا (٤)، وكينيا (٦)، وماليزيا (٥)، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية (١٥)، والنمسا (٦)، ونيجيريا (٥)، والهند (٥)، وهنغاريا (٦)، والولايات المتحدة الأمريكية (١١)، واليونان (٥).

(ب) كتيبة مشاة مؤلفة من ٧٧٥ فردا من بنغلاديش؛

(ج) وحدة هندسية مؤلفة من ٥٠ فردا من الأرجنتين؛

(د) وحدة إمداد مؤلفة من ٣٤ فردا من النمسا؛

(هـ) وحدة طائرة هليكوبتر مؤلفة من ٢٩ فردا من بنغلاديش؛

(و) وحدة طبية مؤلفة من ١٥ فردا من ألمانيا؛

(ز) ٢٤١ موظفا مدنيا، منهم ٧١ موظفا معينون دوليا.

ولا يزال اللواء جيان جيوسيبه سانتيللو (إيطاليا) قائدا للقوة.

رابعا - الجوانب المالية

١٤ - اعتمدت الجمعيـــة العامة بموجب قرارها ٢٣٤/٥٠ المؤرخ ٧ حزيران/يونيه ١٩٩٦ مبلغا إجماليه ٩٠٠ ١٤١ ٥٢ دولار لمواصلة بعثة المراقبة للفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧، وهذا المبلغ مرهـــون باستعراض مجلس الأمن لمسألة إنهاء البعثة أو مواصلتها. ويُمول ثلثا تكاليف البعثة، أو ما يعادل ٣٣,٤ مليون دولار تقريبا، عن طريق تبرعات تقدمها حكومة الكويت. وقد تم تحديد الاشتراكات المقررة على الدول الأعضاء بالنسبة للفترة المنتهية في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ ودفعت حكومة الكويت تبرعاتها بالنسبة للفترة المنتهية في ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٦.

١٥ - وفي ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص للبعثة عن الفترة الممتدة منذ بداية البعثة لغايـــة ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ مـــا مقداره ٢٣,٨ مليون دولار، أو ما يمثل زهاء ١٢ في المائة من النصاب المقرر للبعثة. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة بالنسبة لجميع عمليات حفظ السلام ما مقداره ٢,١ بليون دولار.

خامسا - الملاحظات

١٦ - ما زالت بعثة المراقبة تسهم في صون الهدوء والاستقرار في المنطقة المجردة من السلاح. وكانت الحالة على طول الحدود هادئة بصفة عامة، بالرغم من الحوادث التي وقعت في العراق في مطلع أيلول/سبتمبر. ولدى اضطلاع البعثة بمهامها حظيت بتعاون حكومتي العراق والكويت على السواء. وإني أوصي باستمرار البعثة.

١٧ - وختاما، أود أن أشيد بقائد القوة وبالرجال والنساء الذين يعملون تحت قيادته على أسلوبهم في النهوض بمسؤولياتهم. فانضباطهم وجَلَدهم على مستوى رفيع، يُعد مفخرة لهم ولبلدانهم وللأمم المتحدة.

- - - - -

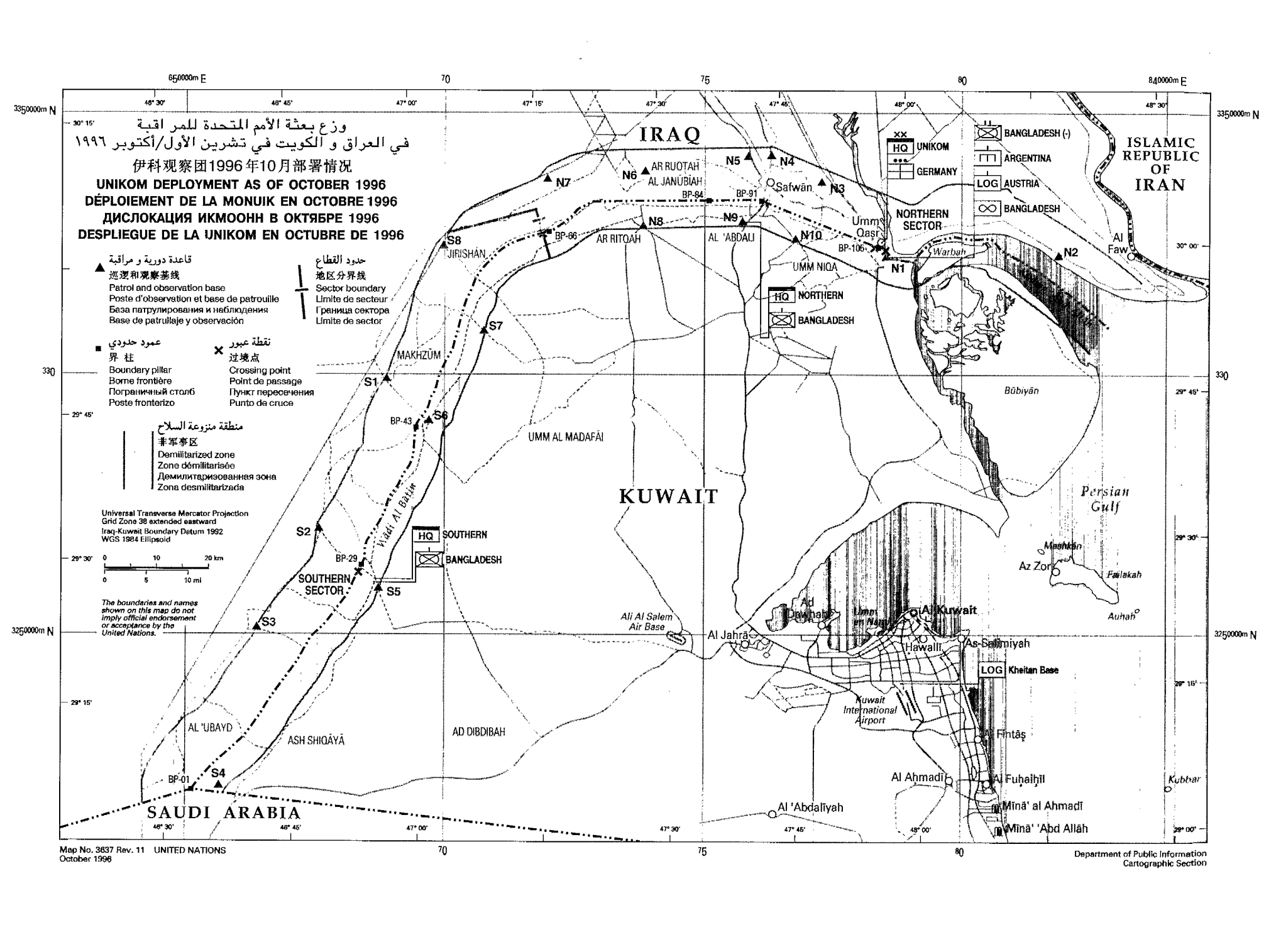

Map No. 3837 Rev. 11 UNITED NATIONS
October 1996

Department of Public Information
Cartographic Section